# تحرك عاجل

## إضراب سجين رأي عن الطعام

**أضرب الواعظ الديني محمد علي طاهري عن الطعام منذ 13 أغسطس/ آب وذلك احتجاجاً على الحكم الصادر بإعدامه وعلى عدم سماح السلطات الإيرانية له بالتواصل مع محاميه. وصحته تتدهور. وهو من سجناء الرأي.**

الواعظ الديني **محمد علي طاهري** في إضراب مستمر عن الطعام ( لا يتناول سوى الماء) لمدة 57 يوماً. وهو مضرب احتجاجاً على الحكم الصادر بإعدامه وعلى عدم سماح السلطات الإيرانية له بالتواصل مع محاميه الذين لم يتمكن من لقائهم منذ 22 أغسطس/ آب، وعلى عدم سماحها له بالحصول على نسخة مكتوبة من قرار المحكمة الذي يحتوي على حيثيات الحكم بإعدامه. ويحتج طاهري كذلك على حذف 200 صفحة من بيان الدفاع من ملف قضيته كان قد سبق له كتابتها وتقديمها إلى المحقق معه، وتحرمه سلطات السجن من الأقلام والأوراق التي يكتب بها بيانا جديداً للاستئناف المقدم منه للمحكمة العليا.

في 18 أغسطس/ آب قدم محامو محمد علي طاهري استئنافا ضد حكم الإعدام الصادر عليه وأرسلت قضيته إلى المحكمة العليا، التي رفضت حتى الآن تقديم أي معلومات عن حالة الاستئناف. إن الصحة البدنية لمحمد علي طاهري تتدهور: ففقد الوزن ويعاني من انخفاض في ضغط الدم. وفي 18 سبتمبر/ ايلول اقتيد إلى عيادة السجن لبضع ساعات بعد أن فقد وعيه.

حكم محمد علي طاهري بالإعدام في 1 أغسطس/ آب بتهمة " الإفساد في الأرض". وقد حوكم أمام الدائرة 26 من المحكمة الثورية في جلستين، في 11 مارس/ آذار و 29 ابريل/ نيسان. وكان قد أدين قبل ذلك في أكتوبر/ تشرين الأول 2011 في العديد من الجرائم، بما في ذلك "إهانة المقدسات الإسلامية"، وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات و 74 جلدة وغرامة قدرها تسعة مليارات ريال ( 300 ألف دولار أمريكي). كلتا المجموعتين من الإدانات تنبع من تعاليمه وممارساته الروحية، بما في ذلك إنشاء مجموعة روحية باسم " حلقة عرفان". ويقضي محمد علي طاهري عقوبته في زنزانة انفرادية في القسم A2 من سجن إيفين في طهران، الذي يديره الحرس الثوري.

**يرجى الكتابة فورا باللغة الإنجليزية أو الفارسية أو الفرنسية أو الاسبانية أو العربية أو اللغة الخاصة بكم:**

- مطالبة السلطات الإيرانية بإلغاء الحكم بإعدام محمد علي طاهري والإفراج عنه فورا ودون قيد أو شرط، حيث أنه سجين رأي محتجز لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية المعتقد وحرية التعبير وتكوين الجمعيات؛
- الإعراب عن قلقكم لأن محمد علي طاهري قد حكم عليه بالإعدام لتعاليمه الروحية، ومشيرين إلى أنه بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، لا يمكن استخدام عقوبة الإعدام إلا في "أشد الجرائم خطورة، والتي وفقا للمعايير الدولية تقتصر على جرائم القتل العمد؛
- لحث السلطات الإيرانية على ضمان عدم اعتقال محمد علي طاهري في الحبس الانفرادي، ريثما يفرج عنه، وضمان توفير أي رعاية طبية يحتاجها.

**يرجى إرسال المناشدات قبل 19 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 إلى:**

مرشد الجمهورية الإسلامية
آية الله سيد علي خامئني
مكتب المرشد الأعلى
شارع الجمهورية الإسلامية –
نهاية شارع شهيد كشور دوست
طهران، جمهورية إيران
الإسلامية
تويتر @khamenei_ir
(بالانجليزية) و
@Khamenei_fa (بالفارسية)

البريد الالكتروني:
info_leader@leader.ir
**صيغة المخاطبة: سماحتكم**

رئيس الهيئة القضائية
آية الله صادق أرجاني
مكتب العلاقات العامة
رقم 4، 2 تقاطع شارع عزيزي
طهران، جمهورية إيران
الإسلامية
**صيغة المخاطبة: فخامتكم**

كما ترسل نسخ إلى
رئيس جمهورية إيران الإسلامية
حسن روحاني
رئاسة الجمهورية
شارع باستور – ميدان باستور
البريد الالكتروني:
media@rouhani.ir
تويتر:(بالانجليزية)
@HassanRouhani
و( بالفارسية) @Rouhani_ir

**كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الديبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:**
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الالكتروني عنوان البريد الالكتروني
صيغة المخاطبة
نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.

يرجى مراجعة مكتب فرعكم إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه. هذا هو التحديث الثالث من التحرك العاجل 212/14. مزيد من المعلومات:
/https://www.amnesty.org/en/documents/MDE13/047/2014/en

# تحرك عاجل

## إضراب سجين رأي عن الطعام

**معلومات اضافية**

أضرب محمد علي طاهري عن الطعام 12 مرة فيما سلف كما حاول الانتحار أربع مرات وذلك احتجاجا على حبسه انفرادياً لفترات طويلة، وعدم السماح له بالوصول إلى عائلته والمحامين وعلى التهديدات المتكررة بقتله وقتل زوجته وأولاده. وبعد إضرابه الثاني عشر عن الطعام الذي استمر من 6 إلى 26 ديسمبر/ كانون الأول 2014، أذنت له السلطات بمقابلة محام يختاره بنفسه. ومنذ ذلك الحين سمح له بلقاءات أسبوعية مع زوجته وأولاده، وشهرية مع شقيقه وشقيقته. وتتم هذه الزيارات في "المقصورة" (وراء شاشة زجاجية) ويقوم مسؤولو السجن بمراقبة ما يدور فيها من تواصل.
منذ 22 أغسطس/ آب 2015 لم يسمح لأي من محامي محمد علي طاهري الثلاثة بزيارته. و في 28 سبتمبر 2015 زار أحد محاميه المحكمة العليا وذلك للوقوف على التقدم المحرز في استئنافه لكن المحكمة رفضت تزويد المحامي بأي معلومات، بما في ذلك دائرة المحكمة التي ستنظر في استئنافه.

قبل بدء محاكمة محمد علي طاهري الأخيرة، أعلنت السلطات الايرانية ووسائل الإعلام المرتبطة بالدولة، بما في ذلك وكالات أنباء فارس ورجا وأديان عدة مرات أنه مذنب بتهمة "الإفساد في الأرض". وفي 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، على سبيل المثال، المدعي العام الايراني الوطنية، حجة الاسلام ابراهيم رايسي، أشار إلى محمد علي طاهري بأنه " مفسد في الأرض". وفي أغسطس/ آب 2011 بثت القناة الثانية لتلفزيون جمهورية إيران الإسلامية، عبر التلفزيون "اعترافات" محمد علي طاهري الذي أنكر فيها تعاليمه ودعا أنصاره إلى الامتناع عن نشر مواده السمعية والمكتوبة. مثل هذه الأعمال تتجاهل افتراض البراءة، وهو جزء أساسي من الحق في محاكمة عادلة.
قضى محمد علي طاهري أربع سنوات في القسم A2 الخاص بالحبس الانفرادي في سجن إيفين - منذ اعتقاله في 4 مايو/ أيار 2011. هذا القسم من السجن، الذي يديره للحرس الثوري، ليست عليه رقابة كافية من قبل السلطات القضائية أو سلطات السجن. إن لجنة حقوق الإنسان، التي تراقب تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي تشكل إيران دولة طرفا فيه، قد جاء في تعليقها العام رقم 20 أن الحبس الانفرادي لفترات طويلة قد ينتهك حظر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، التي تحظرها المادة 7 من العهد الدولي.
قدم محمد علي طاهري مذهب " حلقة عرفان" الروحي بعد 13 عاما من تلقي ما يزعم أنه " إلهام روحي" يخول له التواصل مع " الضمير الكوني" الأكبر. ففتح بشكل قانوني معهداً ثقافياً وتربوياً، سماه كذلك " حلقة عرفان"، في طهران في 2006 لتطوير ونشر الجديد من معتقداته الروحية، وممارستها مع أتباعه، في "جلسات الشفاء" تركز على ما يبدو على العلاجات غير الدوائية البديلة. وقد أغلقت السلطات الإيرانية المكاتب الثلاثة للمعهد في طهران في أغسطس/ آب 2010: كان محمد علي طاهري قد اعتقل في 18 أبريل/ نيسان 2010 واحتجز لأكثر من شهرين. ووفقا لوكالة أنباء فارس التي ترعاها الدولة، فإن ما لا يقل 30 شخصا من معلمي " حلقة عرفان" قد تلقوا أحكاماً بالسجن تتراوح من سنة إلى خمس سنوات بتهمة "إهانة المقدسات الإسلامية".
المادة 18 من العهد الدولي تحمي "الحق في حرية
الفكر والوجدان والدين". ويشمل هذا الحق حرية المرء في اعتناق أو تبني معتقد يختاره. وتشمل أيضا حرية إظهار المعتقد في الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، في القطاع العام أو الخاص.